

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

مسألة : قال وإن أقر كوارث لم يلزم باقي الورثة قبوله .

مسألة : قال : وإن أقر لوارث لم يلزم باقي الورثة قبوله إلا ببينة .

وبهذا قال شريح و أبو هاشم و ابن أذينة و النخعي و يحيى الأنصاري و أبو حنيفة

وأصحابه وروي ذلك عن القاسم وسالم وقال عطاء و الحسن و إسحاق و أبو ثور : يقبل لأن من صح الإقرار له في الصحة صح في المرض كالأجنبي ول الشافعي قولان كالمذهبيين وقال مالك : يصح إذا لم يتهم ويبطل أن أتهم كمن له بنت وابن عم فأقر لابنته لم يقبل وإن أقر لابن عمه قبل لأنه لا يتهم في أنه يزوي ابنته ويوصل المال إلى ابن عمه وعلّة منع الإقرار التهمة فاخص المنع بموضعها ولنا أنه إيصال لما له إلى وارثه بقوله في مرض موته فلم يصح بغير رضي بقية ورثته كهبته ولأنه محجور عليه في حقه فلم يصح إقراره له كالصبي في حق جميع الناس وفارق الأجنبي فإن هبته له تصح وما ذكره مالك لا يصح فإن التهمة لا يمكن إعتبارها بنفسها فوجب إعتبارها بمظنتها وهو الإرث وكذلك إعتبر في الوصية والتبرع وغيرهما